دور قواعد القانون الدولي في مكافحة الفساد

د. نعمات محمد صفوت

دكتوراه القانون الدولى العام- كلية الحقوق – جامعة عين شمس

نائبة رئيس قسم الحقوق وأستاذ مساعد القانون الدولى العام

كليات بريده الأهلية بالقصيم

(ISSN : 2537 - 0758)

دور قواعد القانون الدولي في مكافحة الفساد

د. نعمات محمد صفوت

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد...،

لقد أصبح الفساد ظاهرة عالمية تجتاح المجتمعات الإنسانية فنجد كل المؤسسات في دول العالم قد عانت من الفساد الإداري والمالي والأخلاقي والاقتصادي.

وتختلف طبيعة هذا الفساد من مجتمع إلى آخر حسب حجم الضرر الذي وقع عليه فالدول التي عانت من ويلات الحروب والكوارث الطبيعية عانت من الفساد أكثر من الدول التي لم تعاني من الحروب ولم تصاب بكوارث، وهذا الأمر يوصلنا إلى حقيقة مفادها أن كل الدول تعاني من الفساد ولكن بدرجات متفاوتة.

لذا يعد الفساد من أبرز معوقات تحقيق أهداف التنمية. ويعتبر عاملاً من العوامل المعرقلة للتنمية داخل الدول، لذلك تعمل الدول دائماً على التصدي للفساد لأنه يخرجها عن الحياة المستقيمة ويهدد المجتمع وبنيته وبقائه، فما هلكت الأمم السابقة ولا تهلك الأمم الحالية واللاحقة إلا بالفساد، ومن أجل الوصول إلى حلول لمعالجة هذه الظاهرة والحد منها قررت الدول مكافحة الفساد ودعت المجتمع الدولي للتعاون من أجل مكافحة هذه الظاهرة العالمية الخطيرة.

أهمية البحث:

من هنا تأتى أهمية البحث حيث بدأ تخوف الدول من مخاطر الفساد وضرورة محاربته وتجنب كل مظاهره والمساهمة الفعالة في مكافحته بمختلف الوسائل المتاحة، لذا فقد سعت المواثيق الدولية العالمية والإقليمية إلى تكريس جهودها لمكافحة الفساد ومحاولة الحد منه وذلك عن طريق الدول أو المؤسسات الدولية.

مشكلة البحث:

تتبلور مشكلة هذا البحث في أن الوضع الاقتصادي للعالم أظهر خلال السنوات العشر الماضية أن الطريق إلى التنمية اتخذ منحنى غير متوقع للارتباط الوثيق بين

اقتصاديات الدول والتجارة الالكترونية والانترنت وصاحب هذا الارتباط تنامي معدلات الفساد الذي تحول إلى مشكلة عالمية تعانى منها الدول الصناعية الكبرى كما تعانى منها على نحو اكبر الدول النامية والانتقالية فحجم الفساد يمنع تصدى تلك الاقتصاديات لتحديات التنمية، وقد تطور الفساد ليصبح مؤسسات منظمة تشكل تهديداً للتنمية في العالم، ولذا تعد قضية الفساد وضرورة مكافحته من أهم القضايا الشائكة الآن في المجال الدولي.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان المواثيق الدولية التي نظمت وسائل مكافحة ظاهرة الفساد للوقوف على الضوابط التي وضعتها وهل تتلاءم مع عصر التنمية ومدى التزام الدول بواجباتها تنفيذاً للاتفاقيات الدولية على الصعيد الدولي والإقليمي والداخلي لمحاربة هذه الظاهرة.

منهجية البحث :

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي والذي يتيح التعمق في مختلف أبعاد الموضوع للوقوف على مكافحة الفساد في ضوء الجهود الدولية والإقليمية.

خطة البحث:

ترتيباً على ذلك فإن الإشكالية التي يتعرض لها هذا البحث تتمثل في بيان مفهوم الفساد وما يرتبط به من مفاهيم أخرى وبيان المواثيق الدولية التي وضعت لمحاربة ظاهرة الفساد بكافة صورها وأشكالها وهل تتلاءم هذه المواثيق مع عصر التنمية وسوف يتناول البحث أيضاً الجهود الدولية لمحاربة الفساد ومدى التزام الدول بواجباتها تنفيذاً لهذه الالتزامات لمحاربة هذه الظاهرة.

المبحث الأول

ماهية الفساد في عصر التنمية

يعد تحقيق عملية التنمية في المجتمعات مسئولية مشتركة بين كل مكونات المجتمع وأطيافه، وبالأخص لواضعي السياسات وصناع القرار في دول العالم، وبخاصة النامية

(ISSN : 2537 - 0758)

منها، في ظل تحقيق السلم المجتمعى من خلال حسن الإدارة، وتحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة حقيقية للفساد، وإشاعة قيم النزاهة والشفافية، والاستفادة من القدرات والإمكانيات المتاحة.

ونظراً لكون التنمية من أهم الأهداف التي تسعى جميع الدول أن تحققها كونها مقياس لتقدم الشعوب وتطورها الى جانب ذلك تبين وبشكل واضح أهم الهياكل الارتكازية والبني التحتية للاقتصاد المعنى، فضلاً عن ذلك تعنى بالعنصر البشري، والسعى للارتقاء بالإنسان ورفع مستواه ليصبح عنصراً منتجاً وفعالاً في المجتمع، فنجد من الطبيعي أن تتأثر هذه التنمية سلباً من خلال مظاهر الفساد.

ولذا سوف أتناول في هذا المبحث ماهية الفساد في عصر التنمية من خلال الآتي:

المطلب الأول : مفهوم الفساد وبيان ما يرتبط به من مفاهيم أخرى.

المطلب الثاني : الفساد الإداري ومجتمع التنمية.

المطلب الأول

مفهوم الفساد وبيان ما يرتبط به من مفاهيم أخرى

المفهوم اللغوي للفساد:

وردت كلمة الفساد في معاجم اللغة العربية بمعان متعددة منها، أن الفساد نقيض الصلاح، والفساد لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل[1]، وقد ورد لفظ الفساد في القرآن للدلالة على عدة معان منها أن الفساد أخذ المال ظلماً، والمفسدة ضد المصلحة، واستفسد ضد استصلح[2]، وقال الراغب: (الفساد: خروج الشيء عن الاعتدال

[1] لسان العرب لابن منظور(محمد بن على الشهير بابن منظور)، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،ج 3، ص335.

[2] القاموس المحيط للفيروز ابادى (مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي المتوفي سنة 817 هـ) نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية 1301 هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر،1400 هـ - 1980م، ج1 – ص 320، فصل الفاء باب الدال.

قليلاً كان الخروج عنه أو كثيراً ويضاده الصلاح، ويستعمل ذلك في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة .[3]

وفي القرآن الكريم ورد وتكرر لفظ الفساد جوالي (50) مرة بهيئات الفعل وتصريفاته، والمصدر واسم الفاعل [4] كما وردت مفاهيم أخرى للفساد في العديد من الآيات كالشرك والمعاصي وما يترتب على ذلك من انقطاع الصيد في البحر والقحط في البر كما في قوله تعالى ﴿ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون﴾[5]، أو الطغيان والتجبر كما في قوله تعالى ﴿للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً﴾[6]، أو عصيان أوامر الله كما في قوله تعالى ﴿إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزى في الدنيا ولهم عذاب عظيم﴾[7].

المفهوم الاصطلاحي للفساد:

أما الفساد اصطلاحاً فقد تعددت تعريفاته، ونجد أن معظم التعريفات تحصر الفساد في مجال إساءة استخدام السلطة العامة، أو الوظيفة العامة، حيث يعرفه معجم أكسفورد الانكليزي الذي عرف الفساد (Corruption) بأنه (انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة).[8]

وينحو معجم مريام ويبستر نفس النحو فيفسر الفساد بالمعاني التالية :[9]

---

[3] المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني (أبى القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني) تحقيق مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز، ج2- ص491، كتاب الفاء.

[4] محمد فؤاد عبدالباقي : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، مطبعة دار الكتب المصرية، دار الحديث، القاهرة، 1364هـ،ص518-519،مادة فسد.

[5]سورة الروم: الآية رقم 41.

[6]سورة القصص: الآية رقم 83.

[7]سورة المائدة الآية رقم33.

[8] معجم اكسفورد الانكليزي متوفر على الانترنت تحت عنوان: http://oxforddictionaries.com

[9] معجم ميريام ويبستر على الموقع التالي: http://www.m-w.com/cgi-bin/dictionary

(ISSN : 2537 - 0758)

1- الانحلال والتحلل.
2- ضعف النزاهة والفضيلة أو ضعف المبدأ الأخلاقي.
3- الحث إلى الخطأ من غير ربح أو رشوة.
4- خروج عن الأصل أو خروج عما هو صحيح.

أما بعض المنظمات الدولية كالبنك الدولي، ومنظمة الشفافية الدولية، وفي تقرير صندوق النقد الدولي، فلم يخرج تعريفهم للفساد عن أنه: إساءة استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص، يتحقق حينما يتقبل الموظف الرشوة أو يطلبها أو يستجديها أو يبتزها .[10]

بينما عرف أحد الباحثين الفساد بأنه: قيام الموظف الرسمي بممارسة سلطاته التقديرية بطريقة غير مشروعة واستغلال المنصب الإداري أو سوء استخدام السلطة الرسمية وترجيح المصلحة الشخصية على المصلحة العامة [11]. ويرى باحث آخر: أن الفساد يعد بمثابة معيار الدلالة على غياب المؤسسات الفعالة التي شهدها عصرنا الحالي، وعليه فإن الفساد ليس نتيجة لانحراف السلوك عن الأنماط السلوكية المقبولة فحسب، بل إنه نتيجة لانحراف الأعراف والقيم ذاتها وأنماط السلوك القائمة المعهودة[12]، أو هو تلك الأعمال التى يمارسها أفراد من خارج الجهاز الحكومي، تعود بالفائدة على الموظف العام، فيسمح لهم بالتهرب من القوانين والسياسات،سواء باستخدام قوانين جديدة أو بإلغاء قوانين قائمة، تمكنهم من تحقيق مكاسب مباشرة وفورية .[13]

---

[10] البنك الدولي للإنشاء والتعمير : تقرير التنمية في العالم 1997، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص112، بيتر ايغن: شبكات الفساد والإفساد العالمية، ترجمة: محمد جديد، مراجعة: زياد منى، الناشر: قدمس للنشر والتوزيع، سوريا، الطبعة الأولى، 2005م، ص17، د.هنان مليكة: جرائم الفساد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2010م، ص13.

[11] أحمد ابراهيم ابو سن: استخدام وسائل الترغيب والترهيب لمكافحة الفساد الإداري، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد رقم 11، العدد 31، 1417هـ، ص91.

[12] مصطفى كامل السيد: الفساد والتنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999م، ص8.

[13] مصطفى كامل السيد: المرجع السابق،ص19.

ومن خلال التعريفات السابقة يتبين لنا أن للفساد صور وأشكال متعددة منها الرشوة والمحسوبية والمحاباة والواسطة وسرقة المال العام والابتزاز والتقاعس عن أداء الواجب وعرقلة مصالح المواطنين، وإن تعددت واختلفت وتباينت وجهات النظر فيها إلا أننا نستطيع أن نستنتج الملاحظات الآتية:

1- عدم اتفاق أغلب الباحثين على أى أنواع السلوك يجب إدراجه تحت مسمى أو مصطلح الفساد وأيها يجب استبعاده.

2- اتفاق أغلب التعريفات على أن الهدف من الفساد هو تحقيق منفعة شخصية أو كسب خاص وغيرها من وراء إساءة استغلال الوظيفة سواء كانت عامة أو خاصة.

3- عدم اتفاق الباحثين على الوسيلة التى يمكن من خلالها تحقيق هذا الهدف وإن كان يوجد في بعض التعريفات أمثلة على تلك الوسائل كالرشوة أو استغلال المنصب أو غيرها.

المطلب الثاني
الفساد ومجتمع التنمية

مفهوم التنمية وأبعادها:

يرى بعض الاقتصاديين أن التنمية هى عبارة عن زيادة في بعض المؤشرات الاقتصادية كزيادة الدخل القومي فعرفها الاقتصاديين Baldwin&Meier " بأنها عملية يزداد بموجبها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط فضلاً عن تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم .[14]

كما عرف المجلس العالمي للبيئة والتنمية التابع للأمم المتحدة التنمية المستدامة بأنها "كل الاجراءات والعمليات المتناسقة والمتجانسة اللازمة لتغيير استغلال الموارد باتجاه الاستثمارات وتوجيه التنمية التكنولوجية والثغرات المؤسسية، بما يضمن إشباع الحاجات الأنشطة الانسانية الحالية والمحتملة مستقبلاً .[15]

[14] د/إبراهيم بدران، قضايا التنمية في الوطن العربي، دار الفكر للنشر، عمان، 1989، ص138.

[15] عباس صلاح، التنمية المستدامة في الوطن العربي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2010، ص55.

(ISSN : 2537 - 0758)

كما عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة التنمية الاجتماعية سنة 1956 على أنها هى تلك العمليات التي توجد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال العمرانية والمعيشية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيقاً لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم الوطني حيث سطرت قمة كوبن هاكن عن التنمية الاجتماعية سنة 1995 مجموعة من أهداف التنمية الاجتماعية تلخصت فيما يلي:[16]

- بناء القدرات المحلية للمجتمعات عن طريق تعزيز الموارد البشرية والتجديد الشامل لأنظمة التعليم في كل المستويات ونقل المعرفة والمشاركة فيها في داخل الدول وفيما بينها.
- مكافحة الفقر واحترام حقوق الإنسان والمواقف الديمقراطية وتدعيم المنظمات المدنية، إلى جانب تعددية واستقلالية وسائل الإعلام.
- الاعتراف بالعوامل الثقافية باعتبارها جزء لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية المستدامة.
- تحسين نوعية الحياة لسكان التجمعات الريفية عن طريق جمع الوسائل والمقومات التنموية كالتعليم والتدريب.
- رفع مستوى الدخل بتعزيز الأنشطة المنتجة للسياحة البيئية والثقافية.

ويعد الفساد عامل سلبي يؤثر في التنمية إذ يعده الكثيرون كمعوق متعدد الآثار، فهو يؤثر في تطور البني التحتية والهياكل الاقتصادية للدول التي تعاني من انتشاره فيها، فضلاً عن كونه يفرض تكاليف إضافية على المستثمرين غير منظورة وغير قابلة للتعويض ويلحق ضرراً كبيراً في مناخ الاستثمار، والأخطر من ذلك أنه يعطل العمل بالقوانين النافذة ويعيق تنفيذ السياسات الاقتصادية ويقيم موانع حقيقية أمام تدفق الاستثمار الأجنبي، حيث يعيق الفساد الاستثمار ويعطل القوانين والأنظمة من خلال التمادي في تعقيد الإجراءات في وجه المستثمرين، ويفتح منافذ متعددة للرشوة مقابل

[16] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات، علم المعرفة، العدد 75، الكويت، 7881، ص 81.

التسهيلات وأخيراً يعيق النشاط الاقتصادي من مواكبة التطور والارتقاء بمستوى معيشة الناس، ويؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية والمشاريع التنموية المخططة .[17]

ويعد الفساد الإداري ظاهرة معقدة تشمل مختلف الدول، حيث لا يوجد مجتمع خالي من الفساد الاداري، وقد اختلف الباحثون حول كيفية تشخيصه وتحليله واقتراح الحلول المناسبة له، فموضوع الفساد الاداري يحتل مكاناً مميزاً من المواضيع المثارة في عصرنا لما له من آثار وانعكاسات كبيرة محلياً وعالمياً.

تختلف أسباب الفساد وانتشاره في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة باختلاف العوامل المساعدة على نموه إلا أن طرق ممارسة الفساد متشابهة ومن بعض أسباب الفساد ما يلى:

- تمتع المسئولين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع للمساءلة مما يحثهم على استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية بقبول الرشاوى أو هدر المال العام والإسراف وغيرها.
- احتفاظ الدولة بثروة هائلة من المنشآت والممتلكات والموارد الطبيعية إضفاء المشروعية على سلطتها على تلك الثروات مما يعطى فرصة كبيرة لتبني السلوك الفاسد لنهب الثروات والأموال العامة.
- سوء توزيع الدخل بين شرائح المجتمع والشعور بالظلم الاقتصادي لدى بعض الشرائح، فضلاً عن تدني القوة الشرائية لمحدودي الدخل وتزايد نسب التضخم وتزايد أعباء وتكاليف المعيشة.

[17] للمزيد أنظر:

- التقارير الصادرة عن مجلس الأمن الدولي للمراقبة والاشراف من خلال الموقع www.iamb.info.org
- تقارير منظمة الشفافية الدولية، التقرير العالمي للفساد، على الموقع الالكتروني www.transparency.org .

(ISSN : 2537 - 0758)

- كبر حجم القوى العاملة لدى القطاع الحكومي والعام، الأمر الذى له أثر كبير على حياة المجتمع فيما يتعلق بتوزيع السلع والخدمات الأمر الذى يبرز بعض مظاهر الفساد لدى البعض.
- قصور الهيكل التنظيمي كعدم وضوح قنوات الاتصال ونطاق الإشراف الإداري مما قد ينتج عنه تداخل وازدواجية المهام والوظائف.

فالفساد الإداري هو أحد التحديات التي تواجهها الدول والشعوب والمنظمات الدولية والإقليمية وذلك لسعة انتشاره ولتعدد الجهات المتورطة فيه، هذا فضلاً على أن حجم الظاهرة أخذ في التفاقم إلى درجة أصبح يهدد مجتمعات كبيرة بالجمود باعتباره يؤثر بشكل كبير على الإدارة وبدرجة أكبر على القيم الإنسانية والاجتماعية وينتشر خاصة في الدول النامية حسب الإحصائيات التي أوردتها المنظمات العالمية المهتمة بمكافحة الفساد، مما يعيق عمليات التنمية فيها بالإضافة إلى مختلف الأزمات التي تشهدها هذه الدول سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية التي أدت إلى تفشي واستفحال الفساد بمختلف أشكاله وهذا ما يهدد التنمية المستدامة ويرهن مستقبل الأجيال المقبلة، مما يقتضي ضرورة وضع إستراتيجية واضحة المعالم شاملة ومتكاملة للحد من آثار هذه الظاهرة الخطيرة والاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال وهذا من أجل الوصول إلى تنمية مستدامة وشاملة.

المبحث الثاني

التعاون الدولي والجهود العالمية لمكافحة الفساد

الفساد ليس ظاهرة جديدة طرأت على المجتمعات الحديثة في الآونة الأخيرة، بل إن المجتمعات القديمة قد عانت منه أيضاً معاناة شديدة، فمنذ ما يقرب من 2500 عام أشارت إحدى المخطوطات الهندية إلى أثر الفساد على الإدارة الاقتصادية وناشد كاتبها الحاكم العمل على محاربة هذه الآفة، وفي العصور الوسطى أدرك المفكر الإيطالي Dante الآثار السلبية للفساد ورأى أن المكان الطبيعي للفاسدين والراشين هو الدرك

الأسفل من النار، وفي العصر الحديث جاء النص في الدستور الأمريكي صراحة على أن الرشوة هى إحدى الجريمتين اللتان تبرران عزل الرئيس الأمريكي من منصبه .[18]

كما أن الفساد ليس ظاهرة محلية أيضاً، وإنما هو ظاهرة عالمية تختلف حدتها من دولة إلى أخرى ومن مجتمع لآخر، وأشد أنواع الفساد ضرراً ذلك الذى يقع في الدول النامية وخاصة الدول التي تفتقر إلى وجود المنظمات غير الحكومية وتلك التي لم تتضح فيها بعد مؤسسات المجتمع المدني، فهذه المنظمات والمؤسسات تساعد كثيراً على كشف الآثار السلبية للفساد كما هو الحال في الدول المتقدمة.

ومن ثم فقد بادرت عدة منظمات دولية مثل البنك الدولي، ووكالة الولايات المتحدة للإنماء الدولى، ومؤسسة التعاون الفرنسي، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومنظمة الشفافية الدولية إلى تنظيم الدورات والبرامج التي تهتم بموضوع الفساد وكيفية معالجته، وفي الوقت نفسه سعت العديد من حكومات الدول النامية إلى شن حملات موسعة ضد الفساد الذي هدد استقرارها الأمني والسياسي والاقتصادي .[19] ولذا سوف أتناول في هذا المبحث أساليب التعاون الدولي والجهود العالمية لمكافحة الفساد من خلال الآتي:-

المطلب الأول : أساليب التعاون الدولي لمواجهة الفساد.

المطلب الثاني : الجهود الدولية لمحاربة الفساد.

المطلب الأول

أساليب التعاون الدولي لمواجهة الفساد

إن الفساد مشكلة شديدة التعقيد ومتعددة الجوانب، تتداخل أسبابها وظروف نشوئها ومبررات وأسس استمرارها ودوامها تداخلاً كبيراً، وفي إطار هذه المواجهة يرى بعض

---

[18] Rose-Ackerman, Susan: Corruption and Government: causes, Consequences, and Reform, Cambridge University Press, U.K, 1999.

منقول عن : د.كمال أمين الوصال، الفساد دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، عدد 2، 2008م، ص 155.

[19] د.حسن أبو حمود، الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية، بحث منشور، مجلة جامعة دمشق، سوريا، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، 2002م، ص461.

(ISSN : 2537 - 0758)

الباحثين أنه لا يمكن التسليم بإمكانية مكافحة الفساد بآليات موحدة وثابتة يظن بأنها صالحة للتعميم في جميع الأقطار وفي كل الأزمان، نظراً لتباين البيئات والمجتمعات والحضارات من جهة، ولقابلية الظاهرة على التكيف والتأقلم مع هذه الظروف بأشكال وأساليب متباينة، لذا تتطلب مواجهتها إتباع إستراتيجية شاملة متكاملة (سياسية وإدارية ومجتمعية ووقائية واقتصادية وقانونية)[20]. فلابد من مواجهة الفساد بوسائل متعددة تجابه جوانبه وأسبابه وصوره المتعددة ومبررات استمراره.

ويمكن أن تنقسم أساليب التعاون الدولي لمواجهة الفساد إلى قسمين :

أساليب مباشرة تمس ظاهرة الفساد نفسها، وأساليب غير مباشرة تحيط بظاهرة الفساد وتبطل العوامل التي قد تساعد على نموها في مهدها ويمكن استعراضها كما يأتي :

أولاً : الأساليب المباشرة :

وهى الوسائل التي يمكن أن تساهم الدولة فيها بجهد واضح ومن أبرزها :

1- إرساء مبادئ الشفافية والنزاهة في كافة عناصر المنظومة الإدارية : إن وضوح الدولة في محاسبة المنحرفين وإثارة قضايا الفساد الحكومي، وإشاعة أساليب النزاهة في العمل الوظيفي هى أطر عملية لإعطاء دور لشفافية الحكم في ممارسة دوره الإصلاحي، إن توفر الشفافية الإدارية يعتبر من أهم متطلبات مكافحة الفساد وهو إحدى أهم الاستراتيجيات الهامة التي تتبعها الدول لمكافحة الفساد بأشكاله المختلفة[21]، فزيادة درجة الشفافية تساهم إلى حد بعيد في زيادة درجة الثقة التي يمنحها المواطنون للعاملين في القطاع الحكومي، وحتى تساهم الشفافية بدور فعال في مكافحة الفساد الإداري فإنه لابد من توافر مجموعة من العناصر الأساسية حتى تنجح الشفافية في تحقيق أهدافها وتتمثل هذه العناصر في الآتي :

---

[20] د. سليمان عبد المنعم، ظاهرة الفساد – دراسة في مدى مواءمة التشريعات العربية لإحكام إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 17.

[21] اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته، الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، جمهورية مصر العربية، 2022/2019،ص 10.

أ- ضرورة تحقيق مستوى متقدم من التطور الإداري .[22]

ب- ضرورة إحداث التنسيق بين الأجهزة المعنية بالقوى البشرية والتطوير الإداري وكذلك أجهزة الخدمة المدنية.

ت- تنفيذ خطة وطنية للتدريب[23].

ث- استخدام المعايير العلمية في التوظيف والتشغيل وتطوير نظام الخدمة المدنية [24]من خلال تطوير نظام تقييم الأداء لجميع العاملين واستخدام مبدأ الكفاءة في الترقيات والاعتماد على الكفاءة في اختيار الموظف.

2- تطوير مؤسسات الدولة واكتمال فروعها التشريعية، والقضائية، والتنفيذية ورصد المخالفات الوظيفية وخاصة المتعلقة بالفساد الإداري لمعالجة القصور التشريعي وإدخال نصوص تشريعية جديدة وتنشيط صيغ اكتمال عمل تلك المؤسسات لمعالجة أي إساءة في استخدام صلاحيات المنصب الوظيفي لأغراض شخصية[25].

---

[22] إنشاء بوابات إلكترونية ببعض الوزارات/ المحافظات/الجامعات/ وإتاحة الخدمات عليها – قيام وزارة المالية بتفعيل استخدام بوابة المشتريات الحكومية على موقع الوزارة وتوفير خدمات تقديم الاقرارات الضريبية لضريبة المبيعات عبر الانترنت وسدادها من خلال فروع البنوك المصرية، المرجع السابق، ص 10.

[23] عقد العديد من الدورات التدريبية للعاملين بوحدات الجهاز الإداري للدولة وإعداد مدربين منهم بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد بواقع عدد (125) دورة تدريبية استفاد منها عدد (4214) متدرب لنشر قيم الشفافية والنزاهة والتوعية بمخاطر الفساد والتعريف بدور الأجهزة الرقابية واختصاصاتها. كما تم استقدام خبراء من الخارج لعرض أفضل الممارسات الدولية في مجال منع ومكافحة الفساد. المرجع السابق، الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، جمهورية مصر العربية.

[24] اصدار قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية رقم 81 لسنة 2016 والذى احتوى مواد تؤصل للنزاهة والعدالة والجدارة والشفافية ومكافحة الفساد وتؤكد على تطبيق مدونة السلوك الوظيفي للعاملين بالجهاز الإداري للدولة، المرجع السابق، ص12.

[25] عبد الله عليان وأماني جرار: الشفافية في الخدمة المدنية مفاهيمها ومعاييرها وأثرها على الخدمة المدنية، 1997، صحيفة الأهرام، 5 يونيو 2004، ص 16.

(ISSN : 2537 - 0758)

3- سن وتحديث التشريعات الداعمة لمكافحة الفساد: إصدار وإجراء تعديلات بعدة تشريعات للتوافق مع المواثيق الدولية.[26]

4- تدعيم المساءلة الفعالة :لابد أن يكون الجميع من أعلى منصب في الدولة إلى أصغر منصب فيها معرضين للمساءلة والحساب في حال مخالفتهم للوائح والقوانين التي لها علاقة بتبديد أموال الدولة وهدر أموالها.

5- ضمان استقلال القضاء: إن استقلال القضاء هو الصمام الأمين للحفاظ على مصداقية هذه المؤسسة الحساسة في الدولة، وخاصة في الحكم على قضايا الرشوة، واختلاس الأموال، وإساءة استخدام صلاحيات الوظيفة الرسمية، وضمن هذا الإطار فإن استقلالية السلطة القضائية يتم عبر خضوع الجميع إلى القانون، ويرى أحد الباحثين أنه لكى يتم تطبيق التشريعات والقوانين المتعلقة بمكافحة الفساد فإنه يلزم إنشاء هيئات تحقيق ومحاكم متخصصة تتولى إجراءات الملاحقة القضائية في جرائم الفساد، وذلك حتى تتمكن من مواجهة ما يستجد من أشكال وأنماط الفساد، والتطورات التى تطرأ على جرائم الفساد، ويلزم أن يواكب ذلك رفع المستويين الفنى والعملى للقضاة والعاملين في النيابات والمحاكم والأجهزة ذات العلاقة بمكافحة الفساد، كما أنه لن يكتمل دور المحاكم والأجهزة القضائية في مكافحة الفساد ما لم تتوافر الأحكام والقرارات التي تصدر عنها

[26] منها دستور جمهورية مصر العربية 2014، وقانون حظر تعارض مصالح المسئولين في الدولة رقم (106) لسنة 2013، وإجراء تعديلات ببعض التشريعات منها قانون العقوبات المصري تضمنت تجريم رشوة الموظف العام وتعديل مدة انقضاء الدعوى الجنائية بحيث تبدأ بعد ترك الموظف العام للخدمة، وبتاريخ 2017/5/3 صدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم 209 بإعادة تنظيم وتشكيل اللجنة العليا للإصلاح التشريعي لتختص برسم السياسات التشريعية للحكومة وإعادة الخطة التشريعية بالتنسيق مع الوزارات المعنية.

عالج المشرع اليمني قضية الفساد من خلال إصدار قانون خاص رقم 39 لسنة 2006 تم بموجبه إنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، وأصدر المشرع الأردني قانون رقم 62 لسنة 2006 سمى بقانون هيئة مكافحة الفساد.

ضمانات تنفيذها على وجه السرعة، كما يجب أيضاً تحديد آليات وقنوات وجهات معينة تكون مسئولة عن متابعة تنفيذ الأحكام القضائية.[27]

6- تفعيل دور الأجهزة الرقابية والتنظيمية : تلعب الأجهزة الرقابية دوراً مهماً في مكافحة الفساد والضرب بيد من حديد على يد المفسدين ومعاونيهم، فإذا كانت مهمة هذه الأجهزة فحص والتأكد من سلامة الإجراءات الحكومية والمحافظة على المال العام، والارتقاء بأداء الجهاز الحكومي، فإن هذا يتطلب أن تعمل هذه الأجهزة على تحقيق الإصلاح الإداري والمالي، والقضاء على مظاهر الفساد المختلفة، وتطوير السياسات الإدارية، ومحاربة الانحراف بالعمل العام واستغلاله جرياً وراء كسب غير مشروع [28]، ونظراً لأهمية وجود هذه الأجهزة فقد نصت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003م في المادة (36) على تشجيع الدول المصادقة على الاتفاقية إلى إنشاء هيئة متخصصة في مكافحة الفساد تتمتع بالاستقلالية وفقاً للنظام القانوني للدولة، تقوم بدور فاعل ومتخصص في مكافحة الفساد في الدولة دون الخضوع لأى تأثير كان، وتوفير كافة الإمكانيات البشرية والمادية والدعم اللازم لضمان قيامها بمهامها على الوجه المطلوب، بل ومنح هذه الأجهزة والهيئات استقلالية حتى تتمكن من ممارسة دورها على أتم وجه .[29]

7- تحسين دخل الفرد : لاشك أن تمتع الموظف بمورد مالي جيد وتحسين معيشته ودعمه عبر منح الحوافز والمكافآت التشجيعية له سيؤثر على استقراره النفسي والاقتصادي وابتعاده عن القيام بأى أعمال لكسب مورد مالي غير شرعي يدخل في خانة الفساد.

---

[27] د. سرى محمود صيام، دور أجهزة القضاء والتنفيذ في مكافحة الفساد، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي والدولي لمكافحة الفساد، في الفترة من 6-2003/10/8، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003م، ص 830-831.

[28] عزت عبد المنعم على، الانحراف الوظيفي طريق الكسب الحرام، صحيفة الأهرام، العدد 42945، 5 يونيو 2004.

[29] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية،2004م، ص 26-27.

(ISSN : 2537 - 0758)

ثانياً : الأساليب غير المباشرة :

وهى الوسائل التي يمكن أن تشترك فيها جهات أخرى بالإضافة إلى الجهاز الحكومي التقليدي لمحاربة الفساد وهى :-

1- دور الصحافة الحرة : للصحافة دور هام في تسليط الضوء على مشكلة الفساد في جميع قطاعات الدولة والأهم من ذلك توفير المعلومات والمعرفة لأكبر قطاع ممكن من الناس.[30]

2- دور الجامعات ومراكز البحوث المعنية بالتطوير الإداري : يجب على هذه المؤسسات البحث في كيفية مواجهة الفساد وعملية الإصلاح الإداري والتعاون مع الإدارات المختصة لتحديد الأهداف والغايات المطلوب بلوغها ووسائل وطرق تنفيذها بأعلى كفاءة ممكنة .[31]

3- دور المؤسسات التعليمية: تعتبر عملية إرساء القيم الاجتماعية في عقول الأجيال الناشئة صعوداً إلى المراحل المتقدمة من التعليم عاملاً مهماً لمكافحة الفساد بعد أن انتشر أنماط من القيم الاجتماعية الفاسدة يترتب عليها أضرار تمس بنية المجتمع بصورة عامة.[32]

4- دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد : تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً في مكافحة الفساد، فثمة مؤشرات متنامية إلى أن جهود بعض المنظمات غير الحكومية في رصد حالات الفساد والدفاع عن المجتمع إزائها قد بدأت تؤتي ثمارها من حيث فضح الممارسات الفاسدة وتعبئة الرأى العام للضغط في سبيل وضع سياسات قوية لمكافحة الفساد.[33]

---

[30] د. محمد الأمين البشري : الفساد والجريمة المنظمة، الرياض، مكتبة فهد الوطنية، 2007، ص 74.

[31] د. عباس أبو شامة : عولمة الجريمة الاقتصادية، الرياض، مكتبة فهد الوطنية، 2007، ص 42.

[32] د. عوض محمد : الجرائم المضرة بالمصلحة العامة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص 95.

[33] المجتمع المدني العربي ودوره في مكافحة الفساد، مؤسسة أمان، ص 15-18، متاح على رابط : https://bit.ly/2buCLWh

المطلب الثاني
الجهود الدولية لمحاربة الفساد

هناك الكثير من الجهود الدولية لأجل مكافحة الفساد ومحاولة الحد منه وذلك عن طريق الدول أو المؤسسات الدولية ومنها منظمة الأمم المتحدة والتي أصدرت عدة قرارات لمحاربة ومكافحة الفساد وأصدرت أيضاً اتفاقية لمكافحة الفساد سنة 2003 وانضمت إليها كثير من دول العالم، وقد قامت الدول الأوروبية والأمريكية والعربية بالعديد من الاتفاقيات لمحاربة الفساد والحد من مخاطره وهنا سنحاول عرض بعض تلك الجهود الدولية والإقليمية وذلك على النحو التالي :-

أولاً : اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:[34]

أصدرت منظمة الأمم المتحدة عدة قرارات لمحاربة ومكافحة الفساد للقناعة التامة بمخاطر الفساد وتهديده استقرار وأمن المجتمعات، وتبنت أيضاً منظمة الأمم المتحدة اتفاقية دولية لمكافحة الفساد عرفت باسم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003م[35]، وانضمت إليها كثير من دول العالم، والغرض منها حسب ما جاء بالديباجة هو قلق الدول الأطراف من خطورة ما يطرحه الفساد من مشاكل ومخاطر على استقرار المجتمعات ومنها ما يقوض مؤسسات الديمقراطية وقيمها والقيم الأخلاقية والعدالة وقلقها أيضاً من الصلات القائمة بين الفساد وسائر أشكال الجريمة واقتناعا منها بأن الفساد لم يعد شأناً محلياً بل هو ظاهرة عالمية تمس كل المجتمعات والاقتصاديات مما يجعل التعاون الدولي على منعه ومكافحته أمراً ضرورياً .[36]

---

[34] اعتمدت اتفاقية مكافحة الفساد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003. والتي دخلت حيز النفاذ في 14 ديسمبر 2005، متاح على الرابط : https://ar.wikipedia.org/wiki/

[35] هى اتفاقية متعددة الأطراف وهى اول صك مكافحة فساد دولى ملزم قانونا، تضم الاتفاقية 71 مادة مقسمة إلى 8 فصول على أن تقوم الدول الأطراف بتنفيذ عدة تدابير لمكافحة الفساد، متاح على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/

[36] وقد تطرقت الاتفاقية إلى الجرائم التي تعد من جرائم الفساد في الفصل الثالث وتحت عنوان التجريم وانفاذ القانون في المواد من 15-25 إلا أنها لم تتطرق إلى تعريف الفساد وماهيته واكتفت بالنص على

(ISSN : 2537 - 0758)

وتهدف الإجراءات التي اتخذتها الاتفاقية إلى منع الفساد وتجريم بعض التصرفات وتعزيز إنفاذ القانون والتعاون القضائي الدولي وتوفير آليات قانونية فعالة لاسترداد الموجودات والمساعدة التقنية وتبادل المعلومات.

ثانياً: منظمة الشفافية الدولية:

تعتبر هذه المنظمة من أكثر المنظمات نشاطاً وفعالية في مجال مكافحة الفساد وقد أنشئت هذه المنظمة عام 1993م، وهي منظمة غير حكومية تعمل على مكافحة الفساد والحد منه من خلال وضوح التشريعات وتبسيط الإجراءات واستقرارها وانسجامها مع بعضها في الموضوعية والمرونة والتطور وفقاً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وزيادة فرص ونسب المساءلة وقد عرفت هذه المنظمة الفساد بأنه (سوء استخدام الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية)، وترى المنظمة أنه لا يمكن محاربة الفساد إلا من خلال:

- تضافر جهود جميع الجهات وهي الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص على المستويين الوطني والدولي.
- زيادة الوعي العالمي من خلال الفروع القومية للمنظمة في الدول المختلفة.

وقد أكدت المنظمة على عدة مبادئ لمحاربة الفساد ومنها:

- الحاجة إلى التحالف مع كل من له مصلحة في مقاومة الفساد.
- دعم الفروع المحلية للمنظمة لتحقيق مهمتها.
- تجميع وتحليل ونشر المعلومات وزيادة الوعي العام بالأضرار المهلكة للفساد (خاصة في الدول النامية) على الإنسان والتنمية الاقتصادية.

الجرائم التي تعد من قبيل الفساد وهى كالآتي (رشوة الموظفين العموميين الوطنيين – رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية– اختلاس الممتلكات– المتاجرة بالنفوذ– إساءة استغلال الوظائف– الإثراء غير المشروع– الرشوة في القطاع الخاص– اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص– غسل العائدات الإجرامية– الإخفاء– إعاقة سير العدالة).

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الجمعية العامة للأمم المتحدة، ص15–16 متاح على الرابط: https://bit.ly/1pgiE4c

ثالثاً : **المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد** :

تأسست هذه المنظمة في مؤتمر برلماني دولي عقد في كندا في أكتوبر 2002، وهى منظمة معنية بتعزيز مبادئ المساءلة والنزاهة والشفافية، وقد توسعت هذه المنظمة لتضم أكثر من 250 برلماني من 72 دولة وتقوم المنظمة بدور التنسيق العالمي في حين تعمل الشبكات الإقليمية على تفعيل قدرة البرلمانيين في مواجهة قضايا الفساد، ومن أهم أهداف المنظمة :

- وضع دليل للبرلمانيين لكيفية السيطرة على الفساد.
- توفير مادة تدريبية للبرلمانيين على موضوع الموازنة والمراقبة المالية.
- إصدار مدونة سلوك للبرلمانيين.
- قياس أداء الدور الرقابي للبرلمانيين.
- الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد خاصة فيما يتعلق بغسيل الأموال وضرورة تحفيز البرلمانيين على مكافحته .[37]

رابعاً : **البنك الدولي** :

باعتباره من أكبر الجهات الراعية لبرامج تنمية المجتمعات وتمويلها على المستوى الدولي وضع البنك الدولي مجموعة من الخطوات والاستراتيجيات تفرض مساعدة الدول على مواجهة الفساد والحد من آثاره السلبية في عملية التنمية الاقتصادية، وقد قام البنك الدولي باجتماع أول تحالف عالمي لملاحقة الفساد عام 2011 ضم 286 مشاركاً من كبار مسئولي إنفاذ القانون ومكافحة الفساد من 134 دولة. وشدد الإعلان الذي يعرف باسم "إعلان المبادئ المتفق عليها من أجل التطبيق الفعال لمكافحة الفساد في العالم" على أن المساعدة الفنية والتعاون الدولي في إدارة التحقيقات في جرائم الفساد هى عوامل حاسمة في تعزيز جهود مكافحة الجريمة والفساد.

[37] وقد وفرت المنظمة منذ نشأتها المعلومات والتحليلات والمعايير الدولية المعمول بها، كما أنها حسنت من مستوى الوعى العام وذلك من خلال الجمع بين العمل الوطني والنشاط الدولي. متاح على الرابط : www.gopacnetwork.org

(ISSN : 2537 - 0758)

ووافقت سلطات إنفاذ القانون من شتى أنحاء العالم في اجتماعها في البنك الدولي على إعلان مبادئ لتعزيز الجهود الدولية لمكافحة الفساد العالمي، ويحدد الإعلان أولويات لتدابير إنفاذ القانون، مع التركيز على التصدي لسوء استخدام موارد التنمية أو تحويلها عن المسار المحدد لها[38]، كما يتيح فرصاً للقيام بتحقيقات مشتركة أو متوازية، ووضع أنظمة لتبادل المعلومات، وممارسات لمنع الفساد وتجريمه.

خامساً : **صندوق النقد الدولي** :

تشكل مكافحة الفساد جزءاً لا يتجزأ من عمل صندوق النقد الدولي[39] وذلك من خلال إجرائه تقييمات صريحة ومتكافئة بين الدول تقيس أثر الفساد على الاقتصاد، وعمل الصندوق على إطلاق مبادرات تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة، ويتوافق هذا العمل مع جهود الصندوق في مجال الإصلاح التنظيمي وتعزيز المؤسسات القانونية.

لجأ صندوق النقد الدولي إلى الحد من الفساد من خلال تعليق المساعدات المالية لأى دولة يكون فيها الفساد عائقاً لعملية التنمية الاقتصادية.

وتعرضت الاتفاقيات الإقليمية أيضاً لمواجهة ظاهرة الفساد على المستوى الإقليمي مثل اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد واتفاقية منظمة التعاون والتنمية لمكافحة الرشوة واتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومحاربته والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، ولكنها تقتصر على إما مناطق معينة من العالم أو مظاهر معينة من الفساد[40]، حيث تناولتها وذلك على النحو التالي :

[38] متاح على الرابط : www.albankaldawli.org

[39] The Role of the Fund in Governance Issues, August 2017.

[40] متاح على الرابط : https://ar.wikipedia.org/wiki/

سادساً : الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد : [41]

اقتناعاً من الدول العربية بأن الفساد ظاهرة إجرامية متعددة الأشكال ذات آثار سلبية على القيم الأخلاقية والحياة السياسية والنواحي الاقتصادية والاجتماعية، وإذ تضع في اعتبارها أن التصدي للفساد لا يقتصر دوره على السلطات الرسمية للدولة وإنما يشمل أيضاً الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني التي ينبغي أن تؤدي دوراً فعالاً في هذا المجال.

جاءت هذه الاتفاقية رغبة منها في تفعيل الجهود العربية والدولية الرامية إلى مكافحة الفساد والتصدي له ولغرض تسهيل مسار التعاون الدولي في هذا المجال، لا سيما ما يتعلق بتقديم المساعدة القانونية المتبادلة وكذلك استرداد الممتلكات، وتأكيداً منها على ضرورة التعاون العربي لمنع الفساد ومكافحته باعتباره ظاهرة عابرة للحدود الوطنية.

سابعاً : اتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته :[42]

أكدت اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في 1996 على ضرورة التزام الشعوب الأفريقية بمبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وإشاعة الديمقراطية، وإذ يساورها القلق إزاء العواقب الوخيمة للفساد على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الدول الأفريقية، وآثاره المدمرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب الأفريقية، وتعترف بأن الفساد يقوض المساءلة والشفافية في إدارة الشئون العامة.

جاءت اتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته ومعالجة الأسباب الجذرية له بضرورة صياغة وانتهاج سياسة جنائية موحدة كهدف له الأولوية لحماية المجتمع من

---

[41] وافق عليها مجلسا وزراء الداخلية والعدل العرب في اجتماعهما المشترك المنعقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة في 21/12/ 2010 م، ودخلت هذه الغتفاقية حيز النفاذ بتاريخ 2013/6/29. متاح على موقع : www.hlrn.org

[42] اعتمدت الاتفاقية في الدورة العادية الثانية لمؤتمر الاتحاد الافريقي، مابوتو، 11 يوليو 2003، متاح على موقع : www.auanticorruption.org

(ISSN : 2537 - 0758)

الفساد، بما في ذلك إعتماد تشريعات وإجراءات وقائية مناسبة، وتعزيز الشراكة بين الحكومات وجميع فئات المجتمع المدني من أجل محاربة كارثة الفساد.

خـاتمة

ثبت لنا من خلال استعراضنا لهذا البحث أن الطريق لمكافحة الفساد لا يزال طويلاً، إذ يحتاج الأمر إلى تضافر الجهود المحلية والدولية ومن قبل الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، وتوحيد الهدف كى تكون الخطى ذات تأثير فعال، فضلاً عن ضرورة تفعيل الحكومة لإجراءاتها المؤسسية وتعزيز الثقة والشفافية بين أجهزتها المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، وتوفير بيئة عمل مناسبة ومساندة للمجتمع المدني لكى يتم مكافحة الفساد على النحو الأمثل.

وتأسيس آليات مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة وعلاجها من خلال خطوات جدية، الغرض منها مكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره، والعمل على تعجيل عملية التنمية من خلال إعداد الدراسات والبحوث اللازمة لوضع حد لهذه الظاهرة التي لا تزال تعيق عملية التنمية المستدامة، والمساهمة الفاعلة في برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تسعى إليه الدول، كما ينبغي على الحكومات أن تتابع وبجدية الإجراءات والآليات المتخذة لمكافحة الفساد، وذلك لبناء مجتمع صالح محب لوطنه.

ورأينا أنه تم إقرار مكافحة الفساد في العديد من الوثائق والقرارات والاتفاقيات الدولية، واهتمت الأمم المتحدة بهذا الأمر، وأكدت على أن مكافحة الفساد هي أحد حقوق الإنسان الرئيسية وضرورة لممارسة جميع الحريات التي تهتم بها الأمم المتحدة وتدافع عنها، وتعد مكافحة الفساد أداة أساسية لتدعيم السلم والأمن والتنمية المستدامة في العالم.

النتائج والتوصيات

من خلال هذه الدراسة يمكن لنا استخلاص عدة نتائج تتمثل في الآتي :

أولاً: الفساد يعد أحد المعوقات الرئيسية في مسيرة التنمية، حيث أن انتشار الرشوة والمحسوبية ومختلف الأشكال الأخرى للفساد جعل من الدول بالرغم من ثرواتها الطبيعية والبشرية والمالية دولاً متخلفة في جميع المجالات حيث لا تزال المجتمعات تعاني من مظاهر الفقر والبطالة.

ثانياً : إن انتشار الفساد ساهم في إنتاج الحلقة المفرغة للتنمية فإذا كانت التنمية حق من حقوق الإنسان الأساسية المعترف بها في المواثيق الوطنية والدولية فإنها تبقى بعيدة المنال في الواقع لأن المواطن لازال مبعد ومقصى فيما يتعلق بتقرير وصياغة السياسات والخطط التنموية واتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل وحقوق الأجيال القادمة، إن تراجع عملية التنمية سببه انتشار الفساد في الإدارة فالفساد يعيق التنمية ويقلل على وجه الخصوص من إمكانية تمتع الأفراد بالحرية والعدالة، الشيء الذى يحد من الكفاءة المجتمعية، ويسبب اختلال تام في توزيع الدخل والثروة.

ثالثاً: أن الفساد ليس ظاهرة محلية فقط بل هو موجود في كل المجتمعات المتقدمة والنامية، إلا أنه أكثر شيوعاً في المجتمعات النامية لما تتسم به من غياب عنصري الرقابة والمسؤولية، خاصة في الإدارات الحكومية التي تدير الشئون المالية، حيث تكثر عمليات الاختلاس والسرقة والرشوة وكل هذا يرجع إلى ضعف الرقابة الإدارية والمحاسبة.

رابعاً: يؤدي الفساد إلى ضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج البلاد في الوقت الذي كان من المفروض استغلال هذه الأموال في إقامة مشاريع اقتصادية تنموية تخدم المواطنين وتوفر لهم فرص العمل.

وبناء على هذه النتائج نوصي بالآتي:

أولاً: على الدول أن تبذل المزيد من الجهود في سبيل تفعيل كل من دور البرلمان والجهاز القضائي والإعلام ومختلف مؤسسات المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد

(ISSN : 2537 - 0758)

بكافة أشكاله وصوره، وتطبيق القوانين وتطوير الجهاز الإداري من أجل القضاء على الرشوة والمحسوبية وغيرها من مظاهر الفساد.

ثانياً: إن إستراتيجيات التنمية لمعالجة الفساد لا يمكن أن تكون ذات فعالية إلا بإيمان السلطات الحكومية والسياسية بضرورة التغيير، لأن الإدارة تتطلب دراسة الظاهرة المبنية أولاً على إسهامات الأكاديميين والباحثين في مجال الإدارة، وكذلك استخلاص أفضل أساليب وتقنيات الإدارة للوصول إلى الإبداع والابتكار، فهناك تطور وتحديث في المبادئ والنظريات وتقدم سريع في الأساليب والأدوات الإدارية الجديدة التي تساهم بدرجة كبيرة في التغيير بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً : من خلال كل هذا نحاول أن نضع تصور مستقبلي لظاهرة الفساد خلال السنوات القادمة، بناء على سمات الوضع القائم التي تبرز حالة الفساد في الإدارة والجهود الموضوعة لمكافحته.

رابعاً: الدعوة إلى توفير قدر كبير من الشفافية في القوانين والتنظيمات المختلفة، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو قضائية أو إدارية، والعمل على تدارك نقاط الضعف فيها والتي من شأنها الحد من انتشار الفساد.

خامساً: تفعيل أجهزة المساءلة مع إشراك أصحاب الأعمال والمواطنين فيها، ومعاقبة من يثبت إدانته بالفساد معاقبة سريعة.

سادساً : تفعيل دور المؤسسات التعليمية المختلفة التي تربي الفرد على أن الفساد جريمة كبرى وأن من يفعلها فإنه يتسبب في إلحاق الضرر بنفسه وبأسرته وبمجتمعه، يأتي هذا من خلال تضمين المناهج التربوية موضوعات تسهم في نشر ثقافة النزاهة وحفظ المال العام.

المراجع

أولاً : المراجع العربية

- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني (أبى القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني) تحقيق مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز، ج2- ص491، كتاب الفاء.
- أحمد إبراهيم أبو سن: استخدام وسائل الترغيب والترهيب لمكافحة الفساد الاداري، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد رقم 11،العدد 31، 1417هـ، ص91.
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: تقرير التنمية في العالم 1997، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص112، بيتر ايغن: شبكات الفساد والإفساد العالمية، ترجمة: محمد جديد، مراجعة: زياد منى، الناشر: قدمس للنشر والتوزيع، سوريا، الطبعة الأولى، 2005م، ص17، د.هنان مليكة: جرائم الفساد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2010م، ص13.
- اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته، الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، جمهورية مصر العربية، 2022/2019، ص 10.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية،2004م، ص 26-27.
- د. إبراهيم بدران، قضايا التنمية في الوطن العربي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1989،ص138.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات، علم المعرفة، العدد 75، الكويت، 7881، ص 81.
- د.حسن أبو حمود، الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية، بحث منشور، مجلة جامعة دمشق، سوريا، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، 2002م، ص461.

(ISSN : 2537 - 0758)

- داعر ألبر، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، ط1 بيروت، الدار العربية للعلوم، 2007، ص 50-51.
- د. سليمان عبد المنعم، ظاهرة الفساد- دراسة في مدى مواءمة التشريعات العربية لإحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 17.
- د. سرى محمود صيام، دور أجهزة القضاء والتنفيذ في مكافحة الفساد، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي والدولي لمكافحة الفساد، في الفترة من 6-2003/10/8، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003م، ص 830-831.
- عبد المنعم أحمد شكري السعيد، التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 1999، ص 55.
- عزت عبد المنعم على، الانحراف الوظيفي طريق الكسب الحرام، صحيفة الأهرام، العدد 42945، 5 يونيو 2004.
- د. عباس أبو شامة : عولمة الجريمة الاقتصادية، الرياض، مكتبة فهد الوطنية، 2007، ص 42.
- د. عوض محمد : الجرائم المضرة بالمصلحة العامة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص 95.
- عباس صلاح، التنمية المستدامة في الوطن العربي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2010، ص55.
- عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص 177.
- عبد الله عليان وأماني جرار: الشفافية في الخدمة المدنية مفاهيمها ومعاييرها وأثرها على الخدمة المدنية، 1997، صحيفة الأهرام، 5 يونيو 2004، ص 16.
- د.كمال أمين الوصال، الفساد دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، عدد 2، 2008م، ص 155.

- لسان العرب لابن منظور (محمد بن على الشهير بابن منظور)، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ج 3، ص335.

- القاموس المحيط للفيروز ابادى (مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي المتوفي سنة 817 هـ) نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية 1301 هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر،1400 هـ - 1980م، ج1 – ص 320، فصل الفاء باب الدال.

- محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، مطبعة دار الكتب المصرية، دار الحديث، القاهرة، 1364هـ،ص518-519،مادة فسد.

- مصطفى كامل السيد: الفساد والتنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999م، ص8.

- د. محمد الأمين البشري : الفساد والجريمة المنظمة، الرياض، مكتبة فهد الوطنية، 2007، ص 74.

ثانياً : المراجع الأجنبية

-The Role of the Fund in Governance Issues, August 2017.

-Rose-Ackerman , Susan: Corruption and Government: causes, Consequences, and Reform, Cambridge University Press, U.K,1999.

ثالثاً : المواقع الالكترونية

- http://oxforddictionaries.com

-http://www.m-w.com/cgi-bin/dictionary

-www.iamb.info.org

-www.transparency.org

(ISSN : 2537 - 0758)

-https://bit.ly/2buCLWh
-https://ar.wikipedia.org/wiki/
-www.transparency.org/cpi2018
-www.albankaldawli.org
-https://bit.ly/1pgiE4c
- www.gopacnetwork.org
- www.hlrn.org
- www.auanticorruption.org